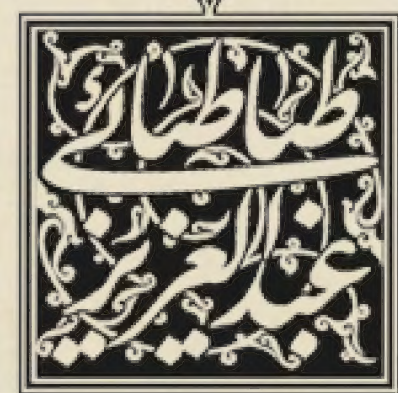


٩٩/ع



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ٩٩/ع

کتاب الاماات
 و...
 لایق استا الحلان

بازرسی شده
 ۶ - ۲۷



بنیاد محقق طباطبائی
 نسخه ع/ ۹۹

۷۴۱۳	کتابخانه مجلس شورای ملی
۷۴۱۳	کتاب رساله اکابر الهندیه فی تحصیل الهندیه
مؤلف: محمد علی	موضوع:
۱۷۰۵۴	میداره ثبت کتاب

۳/۵۵

۷۴۱۳

۷۴۱۳



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد بالجلال المنفرد بالكمال المريد عباده بخلاف العمل حتى يتبينوا ما يريد
 والمنفصل عليهم بارسال الرسل ليرتدوا ما هو ربه فينصروا بما فعلوا في استعجالهم
 الفوتين الى تحصيل النعيم المريد وتخلصوا من العذاب السديد صلى الله على اشرف انبيائه
 محمد وعلى اهل بيته
 فهذه الرسالة تشمل على المطالب الكلامية وتتمنى
 على الرهين القطعية فدلنا في طريق الحق الواضح وبرهنا فيه بالدليل الصحيح اللاحق
 وسيناهما بالامكانات المفيدة في تحصيل العقيدة وربتناها على فضول ونال الله تعالى
 ان يوفقنا للوصول الى النهاية القصوى من الحق انه ولي هدايتنا من دناءة اليرعوننا وهو
 حسبنا ونعم الوكيل في الامور العامة وفيه صباحت
 ان الوجود والعدم والوجود والامكان والامتناع من الصور البديهيية وان من مرام تحديد
 هذه الاشياء فخطا فان يعرف بالاختصاص ولا يخلو تعريفه عن دور
 ان الوجود مشترك اعلم ان الناس اختلفوا في ان الوجود هل هو مشترك بالاشراك
 المعنى بين الموجودات كما انه مشترك لفظا ام لا والحق هو الاول فانا قد بينا ان تصور
 الوجود بانه واحد لو كان عبارة عن حقائق الاشياء لم يكن كذلك وايضا فانا نقول بالوجود اما ان
 يكون واحدا او مملنا وهو غير النقيض يكون مشتركا قطعيا واثبات الوجود مشترك ثبت
 انه زائد واللازم اشراك الحقائق في خصوصياتها وتركيب الموجود البسيط وكلها مما
 اتفق العقلاء على ان العدم المنع نفى محض والمحققون على ان الممكن كذلك
 وذهب ابراهيم واصحابه الى انه ثابت وتحقيق فذهبهم ان الوجود عندهم زائد على المهيية
 وانما احضرت الثبوت والمهيية حاله عدوها بحيث لا يكون موجودة وانما هي ثابتة وهي ثابتة
 وعرض وجهه وسواء من غير ذلك من الاشياء وان الله تعالى لا يقدر على جعل الاشياء

ذاتا



بنياد محقق طباطبائي
نسخه ع 99

ذاتا والوجود جوهر وانما يقدر على اخراج الذات من العدم الى الوجود وهذا المذهب لا شك
 في سخافته فان الثبوت والوجود عبارة عن معنى واحد وهو الوجود في الاعيان فان جعلوا
 لفظ الوجود يقال على غير هذا المعنى كان نزاعا لفظيا الا انهم يلزمهم القول بالقدم ونقول
 ايضا ان العدم قد اخرج منها الى الوجود شي ونقصت عما كانت فيلزم الناهي في العدم
 وان يتناهى مقدور الله تعالى ^{المعنى} الحقان الشيء اما ان يكون موجودا واما ان يكون
 معدوما مستند هذا العقل وقد نازع فيه جماعة واشتبوا بينهما واسطة وهو الحال وهي
 صفة لوجود لا تفسد الوجود والعدم وقالوا الاعراض التي لا تكون مشروطة بالحياة
 كاللون والرائحة لا توجب لمحالها احوالا ولا صفات الا لكون فانه توجب له في
 الكائنة والشرط بالحياة فانها توجب لمحالها احوالا عامة الى الجملة كالعلم فانه يقتضي
 جملة البدن حاله هي العالمية والقدرة تقتضي القادرية وكذلك البواقي وهذا قد ذهب
 اليها اشم واما الغايه وامام الحرمين فانها جازها القول بالاحوال في كل صفة قائمة بالذات
 سواء شرطت بالحياة او لا ثم قسموا الاحوال الى قسمين ان يكون ثبوتها للشيء معللة بوجود
 فاقم بذلك الشيء كالعالمية المعللة بالعلم ان لا يكون كذلك كسوادية السواد اتفقوا
 على ان الذات مشتركة وانما تختلف هذه الاحوال وهذا المذهب في سخافته كما اقول
 على ان قولهم الذات مشتركة لا يعلم من حقا فاحضروا ان المشتركات تتساوى في لوازمها
 فيصير على القديم الحديث وبالعكس المبحث فان الوجوب والامتناع والامكان ليست
 امورا يتوحد لان كل ما هو ثابت فهو ما واجبه وان لم يكن فلو كانت هذه الامور ثابتة لزم التساوي
 ولو كان الوجوب ثابتا لكان العدم المتضمن ثابتا وكذلك الامتناع وانما هي امور ذهنية
 يعبرها العقل عند قياس المهيية الى الوجود المجتاز في علته الحادثة ذهب جماعة الى ان
 على صاحبه الاثر الى المورث انما هي الحادثة واخرون انها الامكان وهو الحق فان الممكن لما كان
 عبارة عن الامر الذي يتساوى في نسبة الوجود والعدم اليه استحالة ان تصاف بهما الا بامر
 خارج عن ذاته ولا وجود دون الحادثة واجبا لا مستغنى عن المورث وان كان الامكان هو علة الحادثة
 كان الممكن الباقي مقفرا الى المورث لوجوب وجود العلول عند علته المبحث السابع

في القديم والحديث القديم هو الذي لا آله لوجوده وهو الله تعالى
 وبعض الاشياء اثبت قدم الصانع وميالي اليه في ذلك والحديث وهو الذي لوجوده
 اول ولا يعتبر فيها الزمان بل لو فرض وجود الله تعالى وانتهى لانه كانت فصاحبا لها
 ثم ان المنزلة قالوا القدم هو احض الصفات فلو كان قديم اخر لشارك الله تعالى في احض صفاته
 فكانا مثلين فكانا الهين وهو محال وايضا القديم الاخر لا دليل عليه فيجب نفيه وهذا
 مرد ياخذ بالمعول في نفس قديمين انما هو على السمع ومن زعم ان القدم والحديث صفات
 فخطا خطأ والالزم التسلسل ^{الاشارة} في الجواهر وفيه مباحث ^{الاشارة} الاول الجوهر هو
 المحيز الذي لا يقبل القسمة والحق شوقه لان الحاضر من الزمان موجود والماضي الزمان معدوم
 فالمحيز في الان اذا قطع ما فيه انقسمت القسمة الحركية فانقسم لان هذا خلف وان كانت
 غير منقسمة فهو المطلوب وفي الشهود ان الجسم يحصل بانضمام جواهره انية بعضها الى بعض
 حيث يحصل الطول والعرض والعمق واما الخط فانه طول لا غير ومحصل من انضمام جواهره الاخر
 السطح طول وعرض لا غير ومحصل من انضمام خطين ^{الاشارة} في تماثل الجواهر الاقرب
 ان الحق ذلك وقد صدر عن القوم حجج واهية كقولهم انما تشابه في الجنس على تقدير تساوي
 الاعراض وانما مترك في الحصول في الحيز وانما تخالف العرض وعلة المخالفة انما هي كون
 جواهره مترك لا مترك العلول واذ ثبت تماثلها انتفع فيها بالداخل والآراف ^{مقارن} لا
 الموجب لارتفاع الاستينية ^{الاشارة} في جواهرها ان اجلي العلوم كون الجسم الذي
 شاهدته بالامر هو الذي شاهدته الان واوخذ العقل بشكل في ذلك لم يبق وثوق
 بشي من احكام العقل وايضا فان الاجسام مكنة الوجود في الزمان الاول فلو استحال في الثاني
 لكان الشيء انقلابا من الامكان الثاني الى الامتناع الثاني وهذا البرهان كما دل على حقا البقا
 ذلك ايضا على حقا ^{الاشارة} فان الجوهر ليس جوهرا في حال العدم قد نعلمنا عن القدم
 انهم يثبتون الجوهر في العدم وقبل ان نذكرها احتجوا بقول المحدثين ان العلم به يقال
 قوم انه غير معلوم وهو خطأ فانما يميز بعض المعدومات عن بعض والماثلون بانه معلوم خالفوا
 على قولين ان المعلوم يجب ان يكون متميزا في نفسه ومخالفا لغيره حاله العلم به
 فالعدم

فالعدم يجب ان يكون ذا صفة يميز بها عن غيره حتى يصح تعلق الحكم به ان العلوم قد يكون
 معلوما بامور متقدمة متقدمة فيما بعد تفضي امتياز عن غيره ^{الاشارة} الفرق الاول الجوهر في حال عدمه
 معلوم ومتميز عن العرض ومماثل لغيره من الجواهر فلا بد من امر يوجب التمييز لانه كما معلوم
 فلا يتميز بكونها معلومة وذلك الامر هو المسمى بالصفة او الحال ولا يجوز ان يكون متوقفا لوجود لان
 التمييز والتخالف والتماثل حاصل في الحال فلا يتوقف على ما لا حصوله في الحال وهذه الحجة ضعيفة
 لان التمييز قد يكون في الذهن وقد يكون في الخارج وهو لا يقوم لما لم يعتبروا بالثبوت اذ هي
 وقعا في هذه الظلمات ثم انهم يصفون على ان الصور والاشكال والركيبات الحادثة معدومة
 ليست ثابتة مع تعلق العلم بالبحث الخامس فان كون الجوهر جوهرا هو بالفاعل ام لا الحق
 ذلك والامكان واجب الوجود والمالي باطل لما ياتي في القدم مثله وقد ذهب بعضهم الى ان الاجسام
 لا تتعلق بالفاعل لان ما يتعلق بالفاعل لا يخالف باختلاف الفاعلين قياسا على الكلام
 فانه لما كان مقدما للقدم فلو كان الجوهر جوهرا بالفاعل لا يمكننا جعل الجوهر جوهرا والى
 باطل لان المفعول بالقدرة اما ان يفعلا في غير محل القدرة وهو المسمى بالمتخرج وهو باطل ايضا
 والا لممكننا ان يمنع الضعيف عن فعله اذا كان بعيدا كما تمنع اذا كان قريبا واما ان يفعلا
 في محل القدرة وهو المسمى بالباشر وهو باطل ايضا والالزم للداخل واما ان يفعلا
 غيره وهو المسمى بالمتولد وهو باطل لان المتولد قد يقع في محل القدرة كالعلم والنظر والتأليف
 والمحاورة وهو ايضا محال والالزم للداخل وقد يقع في محل القدرة وانما يتعدى الفعل عن
 محل القدرة بواسطة الاعمال وهو مفسد لنا وليس يقع منه الجوهر لاننا لو دخلنا ادينا في
 مرقق وشدة ناسد واعتمدنا عليه طول الدهر لم يتولد فيه جوهر واعلم ان هذه الاقوال كلها
 فسادا من ان تفطر الى بيان الجواهر مترك ليسا وحسا وهو ضروري ويجوز خلوها من
 جميع الاعراض وينتبت الالوان يمنع كناية هذه القضية المبحث السادس في ثنائيه الاجسام
 والدليل على ذلك انها لو كانت غير متناهية امكن فرض خطين غير متناهيين مباينين مباينين
 ثم يقطع في احدها قطعت متناهية ثم يطبق احدها بالآخر بان يجعل المبدأ فيها واحدا
 وكذلك الثاني من كل منهما فان امسك ذلك كان الزائد والنقص متساويين هف وان يقطع الثاني

٦ قطع الزائد وهو المطلوب في اثبات الخلاء والمغنى منه لون الجسم غير متلاين
 ولا يكون بينهما ما يلاهما والدليل عليه ان اللاتوان اثباتا لا منعت الحيز ولا تباطا فان
 مثله بيان الملازمة ان المتحرك ان تحرك الوحدان خالف المطلوب او لم يكن فان تحرك اليه
 وهو ملو لم يزل الداخل ولا يلزم الدور وايضا اذا دفعت احد الصفتين عن الاخرى فمماقتا
 كان لوسطا خاليا في الاتراض وفيه مناجات العرش في محل
 الاجسام والافلاك فها هو قال فمر حده الذي في الجوهر ولا يشك في ذلك الاجسام فسموا
 الاعراض في قسمين احدهما قائم بالحمل والاخر غير قائم به فالذي لا يقوم بالحمل هو المادة التي تعالى
 وكواحدة على رايهم والقضاء والقائم بالحمل احد وعشر جنسا الكون واللون والطعم والحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة والصوت والاعتماد وهذه ياتي في وجودها محرم
 المحل والتأليف والالم وهذا ان يحاج ان الى جزئين عند مجوز وجود الالم للمحارج المحقق
 وهي لا توجد الا مع النقية والقدرة والاعتماد والظن والمنظر والامادة والكراهة و
 الشهوة والنفرة وهذه تنفك الى الحق في القضاء والموتان القضاء لسحق معنى التعالي
 لان ان كان متحيزا ان جبا وان كان حالامية كان عضا فالحال انما كانت مفردات
 كان موزون من ان يكون مائلا للمادة كما في هذه الطيفه التي امرت بها في
 نفى الجوهر المحركة وايضا فلا يبقى له اختصاص في نفى بعض الموجودات دون بعض والذبح
 هو لا يقوم على التزام هذا المحال ان الجواهر عند ما بقيت وانما في ما من غير الموتوان
 الاعداد لا تعلق بالفاعل فاذا ان الموجودات ما ينفي بصدقه فاشبهت الجواهر بصدقه هو القضاء
 ثم قال لا يجوز ان يكون متحيزا والافان جوهر لا حال في او الا لزم اجتماعها في الجوهر
 فاذا وجد جزء من القضاء انفتحت الجواهر باسرها لانه لا اختصاص له بجوهر دون آخر وهذه اقوال
 لما كانت عندنا فامدة منقطع عنها هذا الحال ثم ان المتأخر اطلقوا على ان القضاء مماثل ان يخص
 صفاته كونه منافية للجوهر وهو صار في كل ان فرض فصار ثم قال القضاء لا يجوز عليه القاء والالز
 التسلسل وان يبقى مع الله تعالى شيء لا يفتقر والادوات باطلان لما الاول في البرهان والثاني
 فالاجماع بيان الملازمة ان الباقي لا يفتقر بذاته والاما وحده بالفاعل لان فعل الفاعل
 اثر

اثر وليس العدم اثر وانما نفى بالصدق والكلام في ذلك الصدق كاللزام في الاول فلما ان يتكلم
 او يقال ان بعض الاحصاء باقية لا يفتقر في الكون ان يكون جنس يندرج تحت اربعة
 انواع الحركة وهي الحصول الاول في الحيز الاول الكون وهو الحصول الثاني في الحيز الثاني
 الاجتماع وهو حصول الجوهر من حيث لا يتكلم اما انك الافراق وهو حصول الجوهر من
 حيث يتكلم اما انك والجنس هذه الاربعة هو الحصول في الحيز والمتكلم فيفطر ون الى
 اثبات هذه الافراق فاستدلوا عليه بان الجسم يوصف باحداهما بعد ان لم يكن متصفا به وذلك
 يدل على وجوده ويلزم منه وجود النوع الاخر لان المائز بين الحركة والكون مثلا انما هو امر
 عرضي ثم انهم علموا الحصول في الحيز معنى اخر فالاول ان حصول الجوهر في الحيز امر جائز لا بد له من موثر
 فيه وان لا لادام الحصول ولا يجوز ان يكون مفادا قال ان نسبة تأثير اليه والى غيره على سواء
 فيكون معنى قائما فيه وهو المطلوب والحق خلاف هذا فان استناد الحصول الى الفاعل ولو من التزام
 هذا الحال فالاول والاكوان منها متماثل وهو ما احتضرت جهة واحدة من الاكوان سواء اختص بجوهر
 واحد او جواهر اذ كانت في تلك الجهة على العدل وسواء كانت في وقت واحد او اوقات ومنها
 متضادة وهو ما يصير الجوهر في مكانين ثم المتضاد منه ما هو متماثل وهو الكوان في مكانين متباينين
 فان احدهما يستحيل ان يوجد في مكانين عقيب صاحبه فلا يصح ان يتغير والحركة اذا بقيت صا
 سكونا والكون للمبتداء ليس حركة ولا سكونا في اللون الذي استقر عليه
 الى هاشم واصحابه ان انواع خمسة البياض والسواد والحمرة والخضرة والصفرة واخرون جعلوها
 اربعة وجعلوا الصفرة مركبة من البياض والحمرة وما عدا هذه الالوان من الغيرة والسمرة وغيرها
 فانه مركب منها وهذه دعوى خالية عن البرهان ثم اختلفوا في الزيادة عليها هل هي ممكنة او لا
 فابن علي كان يجوز وجود الوان كثيرة سكون هذه في مقدار الله تعالى ويقطع بمضادها هذه
 الالوان وتضادها في نفسها والاولى حقة والثانية ممنوعة والالوان قابلة للتعدد والضعف
 والحق ان السد يدعيان للضعف وعندهم ان لهذه تكثر السواد فجزوا الاجتماع مثلين في
 محل واحد وهو عندنا باطل وسبب للضعف على راي بعضهم انضمام اللون المضاد له اليه كالسواد
 مع البياض والظاهر ان هذا القول كان شكا في الضا دينها ومن الالوان مماثل كالسوادين

ومن مقتضاد كالمواد والبياض
في الصعوم الجسم فما كان عدم الطعم فهو النقص
واذا عُد في الطعم وهو على سبيل الناحج والمستهود ان اصول الطعم ثمانية المداوة و
المزارة والماوحة والحموضة والحرقنة والدسومة والعفوصة والقبض فان الحار ان فعل في الكثيف
يحدث المداوة وان فعل في اللطيف يحدث الحرقنة وان فعل في البارد يحدث المداوة والبارد
ان فعل في الكثيف يحدث العفوصة وان فعل في اللطيف يحدث الحموضة وان فعل في المعدل
يحدث القبض والمعدل ان فعل في اللطيف يحدث الدسومة وان فعل في الكثيف يحدث الحرقنة
ولا شك ان فيهما تماثلا وهو لا يوجد المتضاد فيه نظر
اسما بازاها ووضعها اسما بحسب الموقفة والخالفة فيلزم ان يكون متضادا وطبيعية وهو مختلف
فيما تضاد في رطب والمائل ثابت قطعا
في الحرارة والبرودة والاسك في انهما
كيفية ان مدر كمان لسا وقد ذهب قوم من القدماء الى ان البرودة هي الحرارة وهو خطأ فان الجسم
البارد قد يلد له في كونه زائدا وعدم لا يلد له بالمرس ولا شك في ان بين الحرارة والبرودة
تضادا وكل واحد منهما يشتمل على امر متماثل
في الرطوبة واليبوسة وهما كقيمتي
ملوئتان متضادتان متماثلتان لا سبق وما لا ينفك عنه كقيمتي يكون الجسم بهما سهلا لا
من الغير سر مع الاتصال والصلابة كقيمتي يكون الجسم بهما عسرا الاتصال واللين خيرا العكس
ما كانت الالوة واليبوسة والصلابة اجزاء الجسم المتفاضلة في نفس الامر متواصلة
في استواء كقيمتي مدر كهما جاسد السمع متولد بهما كذا بعض الاصا
لغير بعض ونسبة النافع والافترط الصلابة في الاظهر فان الماء اذا ضرب بعنف سمع منه صوت
وليس ثم صلابة والصلب اذا سمع منه طنين انما هو لان بعض اجزائه تصال كبعضا وقد
يحصل الصوت من القلع بان يوخد احد شقي الخشب من صاحبه ولا يحتاج الصوت الى غيره
خلافا لايها شتم والفاضي وذهب الفاضل الى انه لا يجرى بقطع بالحركة وهو خطأ لان اجسام
غيره كذا بالسمع وغيره كذا بالصوت والاصوات متماثلة مختلفة وطرقها
ام لا غير الوها شتم بانها مختلفة وهو باق وما لا خلاف في كقيمتي عاين في النسبة بينهما
عن صوت اخر متماثل يميز في السمع والكلام هو المنظم من حرفي وضاع اذا وقع متين

منه ومثله الافادة ولا ينفك له الحس لجواز ان يخلق الله تعالى في اجسام بحرية اصواتا وهو فاع
منظومة نوذى الى معني من المعاني والاشعيرة اثبتوا كلام النفس وهو غير معلوم فانه قد
ان عنوانه الصور وهو منقوص عليه ولا فيجب بيان المراد من هذا اللفظ ثم الاستدلال عليه
ان الحكاية كلام الحكمي يعبر به عن معنى كلام الحكمي عنه والاول اهدى يقول ان الحكاية هي نفس
الحكمي وهو جهالة
في الاعتماد انما هو تفهيم ضرورة تميز جالنا اذا لامنا
من غير اعتماد فلان الحالة هي الاعتماد وهي غير الحركة والسكون فان الجسم الساكن قسرا
في الواسع فيقلبه والمحرك قسرا كذلك واجبا سر من بعد الجهات فما اخص وجهه
واحدة فهو متماثل وما تغاير جهته فهو مختلف عنه متضاد على راي فيهما شتم متضاد على راي
المراد فالو الاعتماد صعدا وسفلا باقيا بخلاف الاربعة الباقية فانه لا عرض من
الاعراض يوجد الا وقد يضاف وهذه الاربعة باقية الاحساس بخلاف الاولين اللذين لا يضاف
الرطوبة واليبوسة
في النافذ وهو معنى يحمل المحلين على راي فيهما
لان بعض الاجسام يصعب تفكيكها فلا بد لها من معنى فان كان حالها في احد نصفي الجسم
لم يبع مع مفارقة النصف الاخر فلا بد ان يكون حالها في النصفين ضعيفا جدا والطلب في منع
فانه لا يحتمل قيام عرض واحد بمحليين ولا لتمام الجسم بمكانين فالو هو باق ومتماثل
لان اخص فانه هو اخصا صرحا بمحليين والاشتراك في اخص الصفات يقتضي الاشتراك في
المهية ولا يخفى ضعف هذا ايضا
في الالم واللذة لا نزاع في ان الالم
امر وجودي يدرك بالحس وانما الخلاف باللذة والحق انها كذلك لان ادراك اللذة
كاندرك الالم والعدم الحس يحتمل ان يكون مدركا وقد هل عن ابيها شتم ان الالم
يوجد في محل لا حوة فيه فلا يسمى الماء ولا يدركه احد فالم بر وان ادركه تعالى وهو مستبعد
ومن قال ان اللذة ادراك الملام والالم ادراك المناق امر شرطها بالحموة وهو الحق
في الحموة
لعلنا ان الحوة معنى من المعاني حالها في الجسم
وقال قوم انها عبارة عن اعتدال المالح وشرط المعتدلة في الحوة وجود البنية لان الحموة تبطل
مع انقراض البنية وجميع من الاشياء لم يسهل طواها البنية وفي الموه عند المعتدلة ان الحموة

لا يدرى عليها الا الله تعالى واستد الوهاشم باننا غير قادرين على الموت لاننا لو اردنا فعله
 فينا وفي غيرنا لكانت روحه مع امكان انشاء المحل فلا نقدر على الحياة لاننا لو اردنا ان
 الكيفية قادر على صفة السيد المقتضى من الله سبحانه كان نقص في تلك جهة العقل وحرم ما يقتضيه
 من حيث السمع واما الموت فالحق انه عدم حقيقة عامر شانه ان يكون حيا ففعل هذا اذا اشتراطنا
 في الحياة البنية وجب اشتراطها في الموت والا فلا وهذا مذهب المجهاشم
 في القدرية القوي قد يكون مؤثرة في الشيء على سبيل الوجوب من غير شعور وقد يقرن بشعور
 ويقال للاولى طبعه والثاني قدرة هذا عند قوم وعند آخرين ان القدرة ما يصح معها الفعل
 وهو قدرة عليه لا امتناع ذلك عند حصول الفعل وعند الاستعانة بها عوض لما يبقى فلا نقدر
 عليه وهل يجوز اجتماع قدرتين على مفرد واحد منع منه جماعة لانه لو جاز ذلك لم يمنع
 وجود القدرتين في قادرين واجتماع قادرين على الفعل محال الجواز ان يريد احدهما
 ما لا يراه الاخر فيجتمع فيه الوقوع نظر الى الازالة وعدمه نظر الى الكراهة وينبوا على هذه
 القاعدة اخلافا للقدرة والالتمات وتختلف قدرتان بمفرد واحد وفي خلاف القدرة
 والام يمكن قادر او اما العجز فالحق انه عدم القدرة عامر شانه ان يكون قادرا وقد حرم
 الاشاعرة بوجوده بناء من على ان لو لم يسمع عدا اول من العكس وهذا غاية التريكة
 في الاعتقاد والظن الاعتقاد بديك بالبدية فانه كان جازما
 مطابقا ثانيا وهو العلم وان خلا عن الثالث فهو اعتقاد ومفاد الحق وان خلا عن الثاني
 فهو اعتقاد الجاهل وان خلا عن الاول فان ترجح احد الطرفين فهو الظن ومجروحه
 الوهم وان تناوى فهو الشك والحق ان الشك ليس من قبيل الاعتقادات وان خلا
 قوم فيه وان الظن من قبيلها وان اخرجهم قوم عندها ما العلم ونومدك بالبدية قد
 حده قوم بانها لا يقضي سكون النفس واخرون اعتقاد الشيء على ما هو مع كون
 النفس وهما غير ما يغيب وهو غير باق لما مضى من الكلام في بقاء الاعراض واما
 في ذلك انما استحقق بن عباس والسيد المرتضى واستدل عليه المرتضى بان لو كان باقيا
 لما صح عدمه الا بطريان الصدق والنالي باطل فالمقدم مسئلة وبنا للادوية عند هم طاشم

وبيان بطلان الثاني ان العالم منقاد يخرج من كونه عالما الى الشك وليس الشك معنى
 ايضا والعلم لان الضد يجب ان يتعلق بما يتعلق به صاحبه والشك يتعلق بما من كنه
 شك في حدوث ذات وقدمها والوهاشم تخير البقاء على العلم مطامها وابو علي تفرغ على
 الجنس لكنه يقول في الضرورة انه يبقى على كل حال والمكتسب يبقى اذا وجد مع منع عن مثله
 او عجز فما اذا كان القادر على نفسه وبين فعله فالبقاء لا يجوز عليه والعلم منه متماثل
 وهو الذي يتعلق بالشيء الواحد على وجه واحد وطريقه واحدة في وقت واحد ويختلف
 اما باختلاف العلوم في الذات او في الاعتبار بان يتعلق احد العلمين بالذات اجمالا والآخر
 تفصيلا او يتعلق احدهما بالذات ببعض اعتباراتها والآخر بها مع اعتبار آخر او بكونه مؤثرا
 في وقت والآخر في آخر ويتعلق باحدهما كلياً والآخر جزئياً ولا يهاشم منازعة في ثلثة
 مواضع هنا انه في بعض اقواله ذهب الى ان الشيء لا يعلم اجمالا لانه حينئذ لا يميز معلومه
 من غيره فلا يكون معلوماً ومكايده انه في بعض اقواله ايضا ذهب الى ان العلم
 بوجود الشيء في الزمان الاول هو العلم بوجوده في الوقت الثاني وهو خطأ فاننا قد عتبنا
 في العلم المطابق ان العلم بالكل هو عين العلم بالجزء وهو ايضا خطأ فان مجاهل
 يكون هذا الفعل قبيحا العالم بان القبيح ينبغي ان يجنب عنه جاهل بان هذا ينبغي ان
 يجنب عنه فنبوت احد العلمين دون الآخر ذال على المغايرة ومن المهور ان العلم الواحد
 لا يتعلق بمعلومين لغير ما ذكرنا المهور في النظر وهو ترتيبا بعد ذهنية
 يتوصل بها الى اخر كمن يقول العالم متغير وكل متغير محدث طالبا منها النتيجه التي هو العالم
 محدث وهاتان القدرتان ان كانا قطعتين وكان الرتيب على الوجه الصحيح حصل
 العلم بالنتيجه وان عند احديهما لم يحصل العلم وهل يلزم الجهل فيه بحث ذكرناه في
 كتاب المناهج واقف الناس على وجوبه واختلفوا في مدركه فالحق انه العقل لان معرفة الله تعالى
 واجبه ولا يمكن تحصيلها الا بالنظر وما يتوقف عليه الواجب المطلق هو واجب ولو وجبت السمع
 ادعى لاغرام الانبياء والنظر في معرفة الله تعالى انما يجب اذا ورد على الخاطر وهو الداعي لانه
 انما يجب عليه النظر دفعا للحرف وهو انما يكون بالخاطر او الداعي والخاطر عند اليهاشم واجب

كلام يفعله الله تعالى خفي وعند أبي علي ما اعتقاد وقد ياتي في بعض كلامهم اسم الله
 ظن في الإرادة والكراهة قال بعض الناس ان الإرادة عبارة
 عن علم الحق واعتقاده او ظنه بان الفعل فيه مضاعف والكراهة علم او ظنه او اعتقاده
 فيحصله والحق ان هذا الاعتقاد امر زائد على الإرادة في حصوله والإرادة غير المشهورة لأنها
 في شرب الدواء ولا تشبهه ومن قال ان الإرادة الشيء كراهته منده اعطاء من حيث جعل
 ما بالعرض مكان ما بالذات والعزم إرادة جازية حصلت بعد الزود ومن أراد ان يمثلك
 وهو الذي يتجدد متعلقا وقت حصولها ويختلف وهي التي لا تكون كذلك وإرادة القديم تعالى
 عند بعض المعتزلة محدثة لا في عمل وهو محدثة لأنها لو كانت قديمة لشاركت بالبقاء
 في القديم الذي هو خاص الصفات ولا تكون حادثة حاله فيزول اسمها لحدوث الحوادث في
 ذاته تعالى ولا في غيره والامكان ذلك الغير هو المراد فحين ان يكون لا في عمل وهذا الكلام
 عندي في غاية السقوط وأعلم انه يصح في الواحد من ان يفي في بعضه مرادة يكون
 مرادة الان الداعي الى الفعل دافع الى الإرادة ولا يصح من ان يفعل في غير إرادة اما القديم فما
 يصح ان يفعل فيها الإرادة فلو اضطر الله تعالى لهذا الى إرادة فعل الشيء كان رزق المراد
 وان كان الله تعالى هو الفاعل ولا يكون رزقه مقدورا في فعل الشيء ان امكنه الترك ويصح
 ان تراد الإرادة بمرادة أخرى فان تعلقت الإرادة بالمراد انما هو تعلقت الحوادث والاعتقاد
 في المفاد والشهوة وهما مدمكان بالضرورة وقد بينا الفرق بينهما
 وبين الإرادة والكراهة وهذا لا يصح الا على ذي المزاج بخلاف الإرادة والكراهة وفي
 بطلانها خلاف في الادراك ذهب جماعة الى انه عبارة عن العلم
 والحق البقاير واختلفوا فقال ابو الحسين ان تلك الزيادة عائدة الى الثاني الحادثة عند
 الرتبة وحاسة السمع عند السماع وكذا في الحواس والاشاعر ويا في المعتزلة على انه
 فاعلم على ذلك واختلفوا في الاصدار هل هو محصور بصورة المثل في الحقيقة او يخرج
 السماع وقد بينا الحق في ذلك في كتاب منهاج اليقين واعلم ان شروط الادراك
 عند ثمانية سلامة الحاسة وحصول المثل وعدم القرب المشرط وعدم البعد المفرط
 وعدم

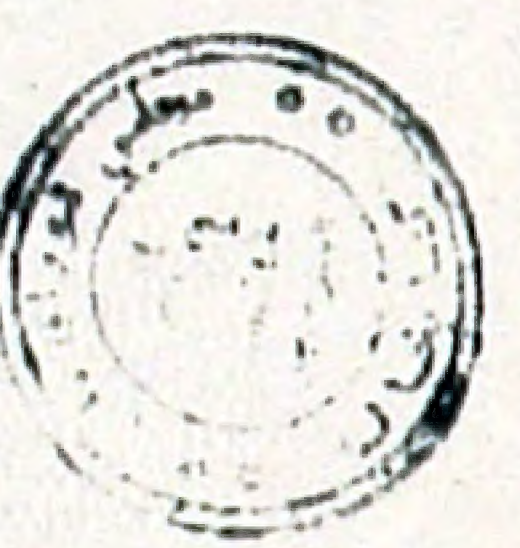
وعدم الصغر وعدم اللطافة وعدم الحجاب وحصول المقابلة تحقيقا او تقديرًا ومعها
 يجب الادراك وفقدنا في ذلك جماعة من الاشعرية واولاهم من المعتزلة
 في قضية اعراض وقعت فيها الشا جرة بين القوم فمنها البقاء والحق انه عبارة عن اسم
 الوجود وليس امر زائد على الوجود والالزم التسلسل ومنها الخشونة واللين فقول انما زائد ان
 على التاليف والحق انما هو تعالى ومنها الكلام والحق انه نوع للصوت ومنها الموت والحزن
 وقد بينا كونهما حقيقتين ^{التي هي الماد والاعتقاد} في احكام كلية للاعراض فمنها ما يمنع الانتقال
 وهو عبارة عن الحصول في حين بعد اخرها لا يصح عليه الانتقال ولا السكون الذي
 هو عدم الملكية ومنها جو اقيام العرض بمثله على المذهب الحق فان البطون قائم بالحركة وخالف
 في ذلك جماعة ظنوا انه لا بد من الانتهاء الى محل حوهرى وهو لا وقد غفلوا عن معنى القيام
 فان المراد هيضنا بمحضاصر ومنها صفة البقاء عليها لانه ممكن في الزمان الاول والاولا وجب
 فذلك في الثاني لا يمنع الانتقال والخلاف في هذا للاشاعر
 في اثبات واجب الوجود وفيه ما بحث ^{في الاشاعر} في اثبات حدوث العالم العا
 كل وجوده سبحانه تعالى وهو اما جواهر واما اعراض والاعراض مفقودة الى الجواهر فاذا برهنا
 على حدوث الجواهر ثبت حدوث الاعراض والدليل على حدوث الجواهر انها لا تخلو عن
 الحوادث وكلها لا تخلو عن الحوادث وهو حادث ثبنا الصغرى انها لا تخلو عن الحركة ^{لكن}
 وها حادثان اما عدم الخلو فلان كل جسم في مكان فاذا كان لا يتألفه اكثر من زمان
 وهو الساكن والا فهو المتحرك واما ثبنا حدوثها اما الحركة فلا ان ما هستها هي النغير
 والانتقال فهي ماهيتها تندع المسبوقية واما السكون فلا انه لو كان قدما استحالة
 عليه العدم لانما ان يكون واجبا او معلولا للواجب وعلى كلا التقديرين استحالة
 عليه العدم والتالي باطل اتفاقا ولان الاجسام قد بينا انها فيها موضع على الحد فيهما من
 الملافاة ما يصح على الحركة وذلك انما يكون بالحركة واما الكبرى ففقد ادعوا فيها الضرورة
 المكملون فيفقرون في هذا الدليل الى بطلان حواش لا اولها وقد صدر عن القدماء منهم
 جميع واهية والافوى برهانها الطبيعي وهو ان نفرض صلبة من زماننا والاخرى من اطرافها

ثم محط مبدأ واحد فان تساوى ما كان الزائد مثل الناقص وان انقطع احدهما
تناهت الجملتان وايضا عدم كل حادث ازلى لمجموع العداوات ازلى فان وجد معها
شي من الموجودات تساوى السابق والمسوق والا فالكل حادث
في ابطال التسلسل والدور مجموع الكميات مكن مقصرا الى المؤثر والمؤثر فيه ما ان يكون مقصرا
وهو محال واجزائه وهو باطل لعدم تاشبهه في نفسه وفي علمه وعمل علمه واخراجه اعني يكون
خارجا واعلم ان برهانها الطبيعي مدخل ههنا فنقول ان المؤثر له تقدم بالذات على اثره
فلو كان كل واحد من السنين له علة اصاحبه لتقدم على صاحبه والمتقدم على المتقدم متقدم
في انه تعالى موجود دائما بطلنا الدور
فيكون الشيء متقدما على نفسه ههنا
والتسلسل فلنا الوجود اما ان يكون واجبا فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني
انفقر الى الواجب ففصل المطلوب واختلف الناس في وجوده فذهب قوم الى انه زائد على
الماهية واخرون قالوا انه نفس الماهية وهو الحق لانه لو كان كذلك لكان مكانا فقار كل
صفة الى موصوفها وههنا في الوجوب اللهم الا ان يقولوا ان الواجب لله الذي لا يوصف
الوجود عن ماهية ففصل ههنا ايضا لان الماهية حالة الاقضاء وان كانت موجودة
لزم وجود الماهية مرتين او مرارا كثيرة وان كانت معدومة كان المعدوم مؤثرا في الوجود
وهو محال
في انه تعالى قادر والخلاف فيه مع الفلاسفة ونحوه بالفاصل المذكور
ايضا عند الفلاسفة مع امكان ان لا يصدق عنه مع اجتماع الشرائط والدليل عليه انه لو صدق
عنه ما يستلزم الوجوب لزم القدم لكان مجموع الشرائط حاصل في لا زل وجوده حاديا
اولها ان لم يكن والفساد فلنا ما ثبت الاختيار وقدرته تعالى بطل مقدمه لان
كل مقدم يصح نسبته اليه لانه ممكن وكل ممكن يصح نسبته الى الواجب والنظام ذهبت
انه غير قادر على القبيح والافجاز صدوره منه فلزم الجهل والحاجة والجواب انه محال نظر
الى الداعي الى الذات والفاظ تشا من اخذ لادم الشيء مكانه
عالم والدليل عليه وجهها انه فعل الافعال المحركة كبذل الانسان وكل من كان كذلك
فهو عالم والا لولا حثه والثاني به يثبت انه تعالى مختار والمختار لا يدرج احد عقوده

على الاخر بالفضل المستلزم للعالم وهو عالم بكل معلوم فوجب ان يعلم كل معلوم فيصير ان
يعلم كل معلوم فاذا صح علمه بكل معلوم وجب ان يعلم كل معلوم ان هذه الصفة من صفات
النفسية من صفات وجبت
في انه تعالى المحي هو الذي له الافعال
موصوف بعد من الوصفين فهو حي في انه تعالى امده لك لا خلا
في اطلاق هذه اللفظة عليه تعالى وانما الخلاف في فائدة فذهب الجبائيل واتباعها
الى انه زائد على العلم والحيين جملة نفس العلم والحي في ذلك ان نقول الشيء قد يكون
كلها فقع فيه الشبهة كالانسان والحيوان وهي الطباع المعقولة والصور لهذه الاقوال
عليه اسم العلم وقد يكون جزئيا فمتنع فيه الشبهة كزيد وعمر والصور المطلق لهذا يطلق عليه
اسم الادراك وهل ينفق في الادراك به الى الام لا الحوانه ليس كذلك وان افقرنا نحن
الى لا في ذلك لكنه ليس كذلك في حق واجب الوجود والفرق بينها انما يكون في
حقنا اما في حقه تعالى فلا فانه نفس الحضور عنده والحضور هو العلم فقد تلخص ان الادراك
هو العلم في حقه مغايرة له في حقا نحن في انه يريد وكاره الاقرب في هذا
الباب لا سند له لا بالسمع ولا بتكلمون قد سيدون ههنا العقل فيقولون انه قادر فهاهنا
وسبقه العقل والتركيبها على السواء فلا بد من مرجع هو الارادة وهذا باقصر فاعاد
كلمة الله هو ان القادر مرجع احد مقدمه عليه لا محال مرجع والحق انها زائدات على
العلم في حقا نحن فاننا قد مر على العقل ثم ينفق في صدور العقل الى النظام امرنا لا على العقل
يرجع بها جانب العقل هو الارادة وهل ههنا زائدان في حقه تعالى ام لا الحق الموقف
في انه متكلم العقل فدل على انه تعالى قادر على كل مقدمه فيكون قادرا على
الكلام اما على وقوعه فلا وانما استفيد من السمع وبما استدل بالسمع لا من حيث انه كلام الله
تعالى والارادة الدور بل من حيث انه خارج للعادة فانه حينئذ يكون دالا على صدق الا في برهان
احد بانه كلامه صحيح الاستدلال حينئذ على هذا المطلوب والمعنى بكونه متكلما انه واحد عروفا
واصورنا فاما ما حاشا والاعلى معان فالتكلم عند هؤلاء من فعل الكلام وعند اشاعرة نه
متكلم كلام فاعلم بالنفس قد يم ليس بامر ولا نوى ولا خبر على شهور فوالهم والحق خلاف ههنا

فانه لا يقال للمعدوم ولا فعل لا يوجب الكلام عن هذه الامور غير معقول
 في ان هذه الصفات غير نابعة على الذات والاقرى على الحق ذلك وهو مذهب الى الحسن و
 الفلاسفة وباقى المعتزلة والاشاعرة قالوا انهما زائده وهو لا ان مراد بالزيادة الزيادة في العقل
 والقصور بحيث يكون كونه قادرا في المصور فيكون عالما فهو حق وان ارادوا المقارن في الوجود بحيث
 يجعلون هذه الصفات وجودا بالذات فهو ممنوع والاشاعرة انبشروا بها في قديمية كالفطرة
 والعلم والحياة وغيرهما من الصفات والحق فيها والا فلفظ كونه عالما الى هو شر فيكون الله تعالى
 مضافا الى الغير تعالى الله عن ذلك في ان مخالفة غيره لذاته كل ذاتين شريكا
 في امر ذاتي فلا بد ان يتميز احدهما عن الاخر ايم عرفت ان كان الذات تام ماهيتها او مقوم
 ان كان الذاتي جزءا من ماهيتها او على التقديرين فان مابة الالتمياز جزء لكل واحد منهما من
 حيث هو معين ومخصص فلو كان الله تعالى يشترك غيره شيئا من الاشياء لكان مركبا او يكون
 مكنا واللازم باطلا فالملفوظ مشله
 في انه تعالى ليس بحسيم ولا عرض والدليل
 انه لو كان احدهما كان محدثا لما ذكرناه والمجتمعة قالوا انه حسيم ونحن نقول ان عظيمه بربوبية
 انه فاذا ذكره واذا انشئ كونه تعالى جسما وعرضا فالضرورة ان لا يكون في جهة فان كل ما يشتر
 المتساوية بانه هذا وهناك لا بد وان يكون احدهما مستظون قد يستدلون هنا بامور واهم
 وذا الشئ كونه عرضا اسما لطلوه في الاجسام واما غيرهما فالسبع
 في انه تعالى
 ليس بحادث والحادث والكرامة حوزة لانها ان محل في ما يحل مع الصفة والصحة لازمة وهي
 حادث لا سحالة ايضا فاذن بالحوادث فاذن لا محذور الحوادث وهو حادث
 مام
 في انه تعالى ليس يحتاج الحاجة اما ان تكون في الذات فيلزم الامكان
 او في الصفات والذات لا تخلو منها واما الحاجة ان لا اعرف الذات بحاجة وقيل الحاجة
 اما الى جلب النفع او دفع الضرر وهما باطلان لانها انما تجوز ان على الاجسام وهو تعالى ليس بحسيم
 فليس يحتاج
 في انه تعالى التحليل في جهة الحوادث ضرورة في ذلك فان
 قاصيد بان كل مسمى وهو في جهة الله تعالى منزه عن ذلك والاشاعرة ادعوا انها فان عتوا
 العلم العقلي به وهو مسلم وغيره ممنوع والسبع على منشاء الرواية تعالى والاشاعرة قالوا الجوهر
 والعرض

والعرض مريتان فلا بد من علمه مشرلة اهم الحادث او الوجود والا قول لا يصلح للعلية لتركه من
 قد عدو فحين الثاني وذا انه موجود وهو مسمى وضعف هذه الطريقة ظاهرة وقد اعرضنا
 عليها بوجوه كثيرة قد ذكرناها في كتابنا صحيح اليقين في انه تعالى واحد لا
 موجودان واحدا الوجود لا شريك في مفهوم واحدا الوجود فان تميزا تركبا او لا فانه واحد ولا
 لو اراد احدهما حركته والاخر سكوتا فان حصل المراد لزوم ان لم يحصل الزم حصولها وان حصل مراد احدهما
 دون الاخر لزوم التزجيج من غير مرجح في العدل وفيه مباحث
 في ان الفعل هل يقتضي حسن بعض الاشياء وقبحها ام لا اختلفت الناس فيه فذهب الاشاعرة
 الى ان الحسن والقبح بمعنى الحق المدح والذم انما يستفاد من الشرع والمعتزلة قالوا ان مدرك
 العقل وهو الحق لما انما يخبر بحسن ذم الفاعل للضرر الخالي عن مصلحة ترجع الى الفاعل مع تمكنه
 من تركه وحسن المدح افعال الاحسان الخالي عن العوض واذا فان البرهنة المنكرين للشرع يجزمون
 بذلك حتى الصبياء يجزمون بحسن مدح من احسن اليهم وقبح مدح من اساء والمعتزلة في هذا القائل
 قالوا ان الاشياء انما تحسن او تقبح لما هي عليه فان العقلاء يعقلون حسن الذم على الظلم بكونه ظلاما
 وحسن المدح على تركه الوديعه بكونه تركه اللوديعه في انه تعالى لا يفعل الضيق ولا يحل
 بالواجب لانه ليس له داع الى فعل القبيح والعارف موجود فلا يصح عنه اذ هو الصارف فلان
 الضيق من حيث انه في وجهه صرف للعالم والله تبارك اسمه عالم به واما عدم الداعي فلان الداعي
 اما داعي الحاجة او داعي الحكمة والا اول منفي عنه تعالى لما من انه غنى والثاني يقتضي الصرف
 عن الضيق ومن ههنا بين انه تعالى يريد الطاعة ويكره المعصية فان له داعيا الى الاول وليس له صار
 والثاني بالعكس والاشاعرة نازعونا في المقامين بناء منهم على انتفاء الحسن والقبح العقليين
 في اننا فاعلون الاقرب في هذا الباب مذهب الى الحسن وهو لا يلجأ الى
 الضرورة فان العقلاء لا يمدحون على الفعل الحسن ويندبون على الفعل الضيق والعلم بحسن المدح
 والذم ضروري وهو ملتبس على العلم باننا فاعلون فيجب ان يكون ضروريا وصاحبا في المعتزلة
 اسندوا بهذا على اصل المطلوب وهو اننا فاعلون فلزوم الدور والواجب اسندوا به
 على ان العلم ضروري فلهذا يلزم ما يلزم اولئك ومن اسند لا لانهم شوبوا لارواحهم وهما لا يمكننا



بنياد محقق طباطبائي

الامع امكان الفعل فانه يفيج امر الجاد والخلاف في هذه المعجزة فانهم يندون الاعمال
 الى الله تعالى ويجعلون العبد كسبا وشيئون قدرة العبد غير موثرة في فعله ونسرا لوجوب
 الكسب باجراء العادة بخلاف القدرة والطاعة من الله تعالى عند اختيار العبد لها وبعض اصحابنا
 من الكسب بوقوع امر عن العبد ^{وهو} معلوم عندهم وقالوا ان العبد لا يملك
 للفعل بل هو طاعة ومعية وهذا الذي ذهب اليه لان القدرة ان كان لها اثر فلها اثر في
 والا لزم الطعن في الضرورية ولم ينفعهم الاعتذار بالكسب وجهم من صفوا ذهب الى انه لا قدرة
 للعبد شيئا احدا ولا اسيا وهو مكابر في الضرورات ^{في التكليف وهو رادة}
 من تحجب طاعته على جهة التذامع ما فيه مشقة بشرط الاعلام فالاحراز من تحجب طاعته دفع
 عن لا تحجب طاعته فلا في رادة الخالق فانه تحجب طاعته على المخلوق والنيو والامام على الرعية
 والنعيم على النعم عليه ولو وقعت الامارة من هولا على غير جهة التبداء لم يكن تكليفا بالصلوة
 لمسوقية ارادة الله تعالى والمشقة لا بد من اعتبارها لان التكليف ما خوفه من الكلفة فيجب في
 المشقة وكذلك لا بد من تحقق الاعلام فان الامارة قد تحقق من ذلك الامر وفيه نظر
 فان الاعلام اما في شرط في التكليف الواقع اما في المطلق فلا وهو حسن لان الله تعالى افعله
 ووجهه ترضي المكلفين لا اتصال النفع اليهم فلا لا بد من غرض ولا يكون هو النفع ونفقا
 بتكليف الكافر بل التعريف له وهو المحذور او جوبه والا كان الله تعالى مغريا بالفيج لان خلق
 المكلف فلو لم يفرق في عقله وجوب الواجب وقبح الضيق من يقومه الطبيعي عن الواجب وميله الى
 كان مغريا وشرائط التكليف علم المكلف بصفات الفعل والاكلف بالالتحق عليه الثواب
 وبالقدر المقتضى عليه من الثواب والالحاز اتصال العوض منه وقدرة على الاتصال ونزاهة عن
 فعل الفباغ وان يكون الفعل ممكنا وان يكون ما يستحق به الثواب وهو الواجب والمندوب و
 الفيح وان يكون المكلف قادرا على ما كلف به عالما به والتكليف قد يقع بالعلم كعرفة الله تعالى
 وباعمال الصلوات وغيرها من العبادات وهو منقطع والالزام الالحاز ^{الامر في}
 اللطف وهو ما كان المكلف اقرب الى فعل الطاعة واحدا عن فعل المعصية ولم يكن له حظ في التمكن
 وهذا لا حيزا حيزا من الالة التي هي غرض الفاعل فلها حظ في التمكن وهو واجب لانه اذا علم ان
 التكليف

المكلف لا يجتاز الطاعة ولا يكون اقرب اليها الامع فعلا بفعله الله تعالى فلو لم يفعله لكان
 مناقضا لغرضه وهو نفعه وينقسم الى ما يكون من فعله تعالى فيجب عليه تعالى ان يعرف اياه ^{وجه}
 عليه فاذا اخل بذلك اللطف يكون قد منع اللطف من نفسه والما يكون من فعله غيره تعالى
 وحسب لا يجوز له تكليف المكلف بذلك الفعل الملتطف بهذا الامع علمه بان ذلك الغير
 يفعل ذلك الفعل ^{في الامام} وهو غير مقتصر الى العرفه وتنقسم الى قسمين
 وحسن والاول من فعلنا والعوض فيه علينا والحسن قد يكون من فعلنا وهو المباح كدفع الحيوان للذكر
 والمندوب كدفع الاضاحي والواجب كدفع الكفارات والعوض في الجميع عليه تعالى وقد يكون
 على جهة الاستحقاق كالعقاب وقد يكون على جهة الاستداء كالام الدنيا والحق انما يفعله بشرط
 ان تكون فيه مصلحة فلا يحصل من حقه وهو اللطف بالمولم او لغيره وان يكون في مقابلته عوض
 يريد عليه بحيث يجتاز المالم العوض واعلم ان العوض هو النفع المستحق الخالي من تعظيم واحدا
 فلا استحقاق يتميز عن الفضل وعدم التعظيم والاحبال يتميز عن الصنوا وهو ينقسم الى مادية
 الام ^{وهو} المستحق علينا والما يريد عليه وهو المستحق عليه تعالى سواء كان فعلا او ايا حيزا او امره
 او مكن غيرا عاقل منه وفي الاخير خلاف فان بعضهم قال ان حياية البهيمة لا عوض لها ولا اخرون
 العوض عليها حجتها انه تعالى مكنه متاع الوجود الميل الطبيعي وعدم العقل المميز بين الحسن والقبح ولم
 يجره ما يوجب الزرع مع امكانه واختلف اهل العدل في مسئلنا اخرى هي انه هل يكن الله تعالى من الظلم
 من لا عوض له في الحال او ازي ما يفعله ام لا اجازة ابو هاشم والبلخي لكن اختلفا في شئ اخر وهو انه
 على تقدير التمكن هل يجزى ببقية الله حو يحصل له من العوض ما يوزى فعله قال ابو هاشم نعم
 والبلخي لا واما السيد المرتضى فانه واجب حصول العوض الموازي في الحال واحتج البلخي بان يجوز ان
 يفضل الله تعالى على الظالم بالعوض وقال ابو هاشم للفضل جائز والنصاف واجب فلا يتعلق
 الواجب المجاز وقال السيد المرتضى العوض في المال واجب لان الشبقية ايضا غير واجبة وكلام
 السيد حسن ^{في الامام} في الامتنان والاحمال والاستعانة الاجل هو الوقت المطابق
 للشيء فقال طلوع الشمس وقت لوجود مزيد فيجمل طلوع الشمس على الوجود مزيد وهو وقت له
 واجل الموت وقت حصوله واختلفوا في المقبول هل كان يجوز ان يعيش لمن يموت فالجمهور

على ذلك واخرون جزوه وابعاده قيل وهو خفاء والا كان الذاهج عنهم غير محسنا اليه وهو ضعيف
 لا يكون قد فوته اعراضا كثيرة فانا قد بينا ان العرض الحق عليه تعالى لا يزيد من الا
 والحق عليه السلام وقوت الفع الكثيرين اسالة لا احسانا واخرون جزوه وهو انه ولا
 لزم ان لا يعلم جهلا وهو ضعيف لجواز اشتراط الحق بعدم الفل والرزق عند العمل
 ماضع الاستقام به ولم يكن لاحد مع الشفع به من فله لا يكون الاحلالا واسندوا بقوله تعالى
 وانفقوا ما رزقناكم والله تعالى لا يامر بافراق الخاء والاشاعرة ذهبوا الى ان الرزق هو
 ما اكل حلالا كان او حراما ولا نزاع في طلبه عند عدم العتلا وان كان قد باع عن بعض
 المنع منه والسعر تقدير البدل فيما يباع به لا نفس البدل فانه اما الثمن او الممن وهو ينقسم
 الى حرض وهو السعر المخطا حرض به العادة والى غلاء وهو ما يضافه وكل منهما قد يكون
 من العتلا وقد يكون من الله تعالى السمر
 الله بغير واسطة من البشر وهما الحيات
 في حجب النبوة ويدل عليه ان السمعيات
 الطاف في العقلية فلما تعلم بالضرورة ان الشخص متى كان مواظبا على فعل الواجبات السميعة
 كان اقرب الى فعل العادات العقلية وايضا العقلية تحجب في انهم قد اعدوا كذا الوعد
 وقضاء الدين فلو لم يقصد الانسان هذه الواجبات السميعة لم تفتح العقادة عن الخوف عن
 الله تعالى وعن عجايب الثواب واذا تبين انها لطف وقد بينا ان الله واجب ثبت ان له عتلا
 واجبة لكن السمعيات فما يعلم كيفية ما في الرسول فكان فضيل النبي واجبا وايضا العلم بالعقاة
 وبدوام الثواب فما يجب من السمع وهذه الاشياء الطاف في التكليف وقد بينا ان التكليف
 واجب باللفظ فيه واجب
 في وجوب عصمة وادخالها في شريع
 فان العتلا والزيادة حوزوا وقوع الصغائر منهم وهم بغير اشاعة والحشية حوزوا صدق الكائن
 عنهم ايضا والدليل لما انفقوا على جسد الذهب لوجب علينا انشاءهم فان الغرض من انما هو انما
 فيما يتقون به واللازم باطلا فالمراد من مثله وايضا الغرض من العتلا تعريف الكفاية من مصلحتهم
 مفاسد هم الذي لا سبيل اليه الا في قيامه وذلك لا يتم الا اذا كانوا بحيث يؤمن منهم وقوع
 الخطا عند اوسر ما بحيث تكون النفس الى اقوالهم

في نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويدل عليه ظهور القرآن على يد محمد يا بر مع افتران
 الدعوة وعجز الفصحاء عن عارضته وكل من كان كذلك فهو نبى فان الشخص اذا ادعى رسالة
 وقال الملك ان كنت صادقا فانزل فتبصر عوانك او خالفها فكان الملك مجيبه عقبة الدعوى
 المنكرة على النكرار علم بالضرورة انه رسول ذلك الملك واليهود الذين منحوا النسخ يريدون
 نسخ شريعة موسى لمن تقدم واما الذين حوزوه وطعنوا في نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم في شريعة
 نسخ انما فانهم يمنعون النقل لا لقطع نوازلهم ولان لفظة التابيد قد وردت في التوراة
 البقاء المطاول مدة منقطعة واذا احتمل هذا النص التاويل لم يتوقف فيه محمد
 في الكرامات ذهب قوم الى حواشيها وهو الحق والاسند لا يقصد مريم عليها السلام وجماعة
 من المعتزلة منغوا ظهور كرامات غير نبى لا على سبيل الارهاص لانه لا يمكن الاسند الى على
 النبوة وهو ضعيف فان انضمام الدعوى مع العتلا منصرف بالنبي في الامامة
 وهم من اسند عامة الشخص من الاستحسان في امور الدين والدنيا وفي هذا الفصل الحيات
 في وجوبها والدليل على ذلك انها لطف واللفظ واجب ثانيا الصغر ان العلم بالضرورة
 حاصل بان الناس مع وجود رئيس يسوسهم ويخافون طوئيه ويعدون التواب ويخوفونهم
 العقاب فانهم في الحال هذه يكونون الى الصلاح اقرب وسوء العتلا بعد وهذا هو المراد باللفظ
 في وجوب عصمة ويدل عليه انه لو جاع عليه الخطا لا فطر الى امام يكون لطفه
 ويلزم التسليم واللازم باطلا فالمراد من مثله وايضا الحافظ للشرع ليس الا الامام فان
 لا يحيط بقاصلة ولا السنة ولا ما قناهته والحدوث غير منتهية لا يقال الامام استقله
 الشرع من النبوة ويلزم ما ذكرتم انما نقول انه استقامها منه بالفاطر عامه من بالضرورة
 ابرادة العموم منها ولا الاجماع لانه معتد فان العلم بالعلماء المتفرعين في الارض معتد
 ولان كل واحد منهم المحققون يجوز عليه الخطا فكذلك للجمع واذا ثبت انه هو الحافظ للشرع
 وجب ان يكون معصوما لما بينا في عصمة النبي في امامة امير المؤمنين عليه السلام
 يدعى على ذلك ان الامام المعصوم والا واحد من الثلثة معصوم فلا واحد منهم امام فالامام هو
 عليه السلام وايضا النص الجلي الذي نواترت به الامامة وايضا قوله تعالى انما وليكم

الله ورسوله والذين آمنوا الذين يوفون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم من كرم
والولي بمعنى الاول بالمصرف بالنظر عن اهل الغد ولا يجوز ان يكون المراد بقوله الذين
اصول المؤمنين لانه يلزم ان يكون الشخص اولي بالمصرف من نفسه فلا بد وان يكون منهم
وذلك هو على ولا اتفاق للمفسرين عليه ولا انه الذي اجمع فيه الصفات والقول
وضاح المؤمنين وهو على عليه السلام اتفاقا وايضا الاخبار المتواترة كقوله من كنت مولاه
فعل مولاه وكثيرا طائر والمنزلة وغير ذلك مما ذكرناه في كتابنا الكلامية البحث الرابع في
اما ما بقي الا ثمة الاثنى عشر عليهم السلام ويدل على ذلك ما قبلنا من وجوب العصمة والامتنع
سواهم فتم الاثني عشر والمقل المتواتر عند الشيعة بغير النقص ونص كل واحد منهم على الاخر حواشي الامور
الافانم عليه السلام الفصل الثامن في العباد وفيها اثبات البحث الاول في حقيقة الانساق
اختلفوا فيه والمشهور مذهبنا انه عبارة عن النفس الناطقة العارفة بربها اذ اجزاء اصلية في
هذا البدن باقية من اول امر الى آخره وهو الاقرب الى الصواب ويدل على ان المذهب المذكور
هو البدن فالبدن للكلية هو البدن بين الملازمة وبين ان كل جزء من اجزائه
واحد كل استلزم لادراك الحرف الما عمل لا يتعلل على ما يدعى وعلم العلم بالفضيلة يستلزم
ببقية العلم بمعرفة ما اتفق القائلون بالنفس بان المعلومات غير المنضمة كالسائط حاله
في العلم والحكم والحمد في منضم فلو حلت تلك المعلومات فيه لانقسمت لانقسامه فالمحل
شيء اخر هو النفس والجواب ان العلم لا يستلزم الحمول ثم او استدعاه لكن انقسام الحال
لانقسام الحمول منع والانساق في هذا ذكرناه في كتابنا لاسرار الحق الثاني في صحة
العدم على العالم وبقية عليه ان جاز الوجود والعدم والاما وجدان كان قد يما لا ايمان بالآل
اما الاول فالضرورة واما الثاني فما لا استدلال واذا جاز العدم عليه ثبت المطلوب واذا ثبت
انه صحيح فله بعد ما لا الحجة عندنا ان كل ما وجب ثوابا وعقابا واجب فانه يستحيل عندنا
الاعادة واجبة لصل كل مستحق الى مستحق لكن القول بعدم استلزام امتناع الاعادة فان الاستدلال
تتم على اعادته على اقوى المذهبين الثالث في استحقاق الثواب بسبب الطاعة ويدل
عليان الطاعة مشقة وهو من غير هو من قبيح خصوصاً من الملك المستغنى وذلك العوض
اما

اما ان لا يصح الابتداء به او يصح والثاني باطل والا كان توسط التكليف عبثا والا وحق
وهو الثواب والثواب هو النفع المستحق المقارن للتعظيم والتجمل واما استحقاق العقاب بسبب
العصيا فلا نه لطف فان المكلف متى عرف ان في ترك الواجب يلحقه ضرر كان اقرب الى
الامتناع من تركه واللفظ واجب البحث الرابع في التوبة قال ابو هاشم انها الندم على العصية
والعزم على ترك المعادة وهل يقع من قبيح دون قبيح قال ابو علي وهو الحق لان الانيان
بواجب فلو واجبه كان فكذا التوبة وطبقت للعتل على ان سقوط العقاب عندها واجب
وقال المرجئة انه تفضل لان السقوط ان كان لان قبولها واجب فهو محال فان من اسأل الى غيره
باعظم الاساءات ثم اعتذر اليه لم يجب قبوله اولان ثوابها اعظم وهو باطل لطلان الخابط ولا
لزم ان يكون من عبد الله تعالى هذه مستطاوله حو حصر لحظة واحدة ان يسط ثواب تلك العبد
منه وهو باطل وهذا هو الاقرب وقال ابو هاشم انها واجبة لانها اذا فعلت للضرر وهو حسن
غير انه حصر بالوجوب العظم الكبيرة فاوجب التوبة عند الصغير بالسمع وابو علي اوجب
بهما معا لبرهان ابو هاشم وهو الحق وليكن هذا اخر ما اردنا ذكره في هذه القلة
والحمد لله على نعمه المتواترة والصلوة على محمد وآله ولولنا والاخرة

تم كتاب الاماات المفيدة في تحقيق العقيدة

للامام العلامة الحسن بن يوسف

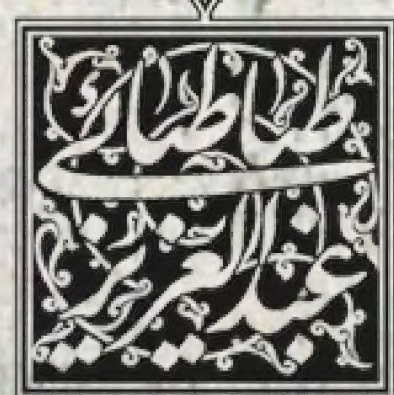
بن المطهر الحلي السبع

على ترهته بحال الطهارة

الحق والجبل

في الله تعالى

الشفقة



بنياد محقق طباطبائي

